جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم السوق وتنمية القطاع الخاص
شعبة تنمية القطاع الخاص

حركة الاستيرادات والصادرات في العراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١
(الميزان التجاري)

بغداد ــ ٢٠٢٢

قائمة المحتويات

التسلسل	العنوان	رقم الصفحة
١	المقدمة	١
٢	الفصل الاول/ واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)	٢
٣	اولا:-الاستيرادات	٢
٤	١- الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٣
٥	٢- الاستيرادات السلعية (غير النفطية) حسب المناطق الجغرافية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٥
٦	٣- الاستيرادات لاهم الشركاء التجاريين للعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٧
٧	ثانيا:- الصادرات	٩
٨	١- اجمالي الصادرات السلعية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٩
٩	٢- الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركاء التجاريين للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	١١
١٠	الفصل الثاني / الميزان التجاري للاستيرادات والصادرات (السلعية) لعام ٢٠٢١	١٥
١١	اولا: الميزان التجاري العراقي	١٥
١٢	ثانيا: الميزان التجاري العراقي للاستيرادات والصادرات (السلعية) لعام ٢٠٢١	١٧
١٣	١- الدول العربية	١٧
١٤	٢- الدول الاسيوية	١٩
١٥	٣- دول اوربا الغربية	٢٠
١٦	٤- دول اوربا الشرقية	٢٢
١٧	٥- الدول الامريكية	٢٣
١٨	٦- مجموعة الدول الاخرى	٢٤

١٩	٧- الميزان التجاري العراقي السلعي مع جميع دول العالم	٢٦
٢٠	خلاصة التقرير	٢٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١	قيمة الاستيرادات السلعية واستيرادات المنتجات النفطية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٤
٢	قيمة الاستيرادات السلعية غير النفطية حسب مناطق الجغرافية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٦
٣	قيمة الاستيرادات (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين مع العراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	٨
٤	اجمالي قيمة الصادرات السلعية للعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	١٠
٥	قيمة الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركاء التجاريين للعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١	١٣
٦	الميزان التجاري العراقي لعام ٢٠٢١	١٦
٧	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع البلدان العربية لعام ٢٠٢١	١٨
٨	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع دول الاسوية لعام ٢٠٢١	٢٠
٩	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع دول اوربا الغربية لعام ٢٠٢١	٢١
١٠	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع دول اوربا الشرقية لعام ٢٠٢١	٢٣
١١	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع دول	٢٤

	الامريكية لعام ٢٠٢١	
١٢	الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غير النفطية) مع دول الافريقية ودول اوقيانوسيا لعام ٢٠٢١	٢٥
١٣	الميزان التجاري العراقي السلعي مع جميع الدول لعام ٢٠٢١	٢٦

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	نسبة قيمة اجمالي الاستيرادات في العراق لعام ٢٠٢١	٤
٢	نسبة قيمة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) حسب المناطق الجغرافية للدول لعام ٢٠٢١	٦
٣	نسبة قيمة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين مع العراق لعام ٢٠٢١	٩
٤	نسبة قيمة الصادرات السلعية للعراق لعام ٢٠٢١	١١
٥	نسبة قيمة الصادرات السلعية لاهم الشركاء التجاريين للعراق لعام ٢٠٢١	١٤

المقدمة :

تعد مؤشرات التجارة الخارجية من بين المؤشرات المهمة التي يمكن الاستدلال بها لتحليل واقع الاقتصاد العراقي، اذ ترصد حركة التعاملات الاقتصادية التي تمت خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة ومدى التغير الحاصل منها لتعكس مدى الكفاءة في تنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي ، سواء على صعيد مجمل الصادرات والاستيرادات أو على مستوى مكوناتها سواء كانت مواد غذائية أو راسمالية او استهلاك مباشر أو مواد اولية ، وهل إن الميزان التجاري يحقق فائضا أو عجزا ؟ يسجل الميزان التجاري في الغالب فائضاً لصالح الصادرات العراقية بسبب حجم الصادرات النفطية الكبيرة وعليه ولاجل الوقوف على حقيقة الميزان التجاري السلعي فقد تم استبعاد النفط كسلعة تصديرية لغرض الوقوف بشكل حقيقي على حركة الصادرات والاستيرادات السلعية فقط من دون النفط وهو ما يعبر بشكل حقيقي عن القدرة الانتاجية لمختلف القطاعات الانتاجية في العراق .

ولاجل تسليط الضوء على واقع الميزان التجاري في العراق فقد بادرت دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط الى اعداد هذا التقرير استنادا الى البيانات المتوفرة من المنافذ الحدودية بشأن حجم الصادرات والاستيرادات .

تنويه : كافة البيانات الواردة في التقرير مستندة الى الأرقام المدرجة في سجلات الكمارك والمتوفرة في مديرية احصاءات التجارة في الجهاز المركزي للاحصاء .

الفصل الاول : واقع التجارة الخارجية في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)

تمهيد:-

تعد التجارة الخارجية واحدة من أهم الانشطة الاقتصادية التي تعبرعن حجم العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد على المستوى الاقليمي والعالمي، ومن ثم فهي تعكس القوة الاقتصادية في جانبي الاستيرادات والصادرات، وهي متغيرات مهمة جدا لتحديد مستوى الدخل وتطورالدخل القومي والذي يؤدي ذلك الى نمو متوسط معدلات دخل الفرد .

وفيما يخص الاقتصاد العراقي فعلى الرغم من حاجته الماسة الى تعاملات تجارية من شانها ان تعمل على نقطة الطلب المتزايد من السلع والخدمات، الا ان تجارته الخارجية تعاني من اختلال هيكلي كبير يتمثل بسيطرة النفط الخام كمادة اولية على اكثر من (٩٥%) من الصادرات مما يعني غياب التنوع السلعي للصادرات، بالمقابل نجد ان استيراداته تشكل طيف واسع من مختلف السلع الاستهلاكية والراسمالية، الامر الذي يشكل اختلال في بنية التجارة الخارجية المتمثل بتنوع الاستيرادات وعدم تنوع الصادرات، وهذا الاختلال ناجم بالاساس من اختلال بنية الناتج المحلي الاجمالي وعدم مرونه الجهاز الانتاجي الا مازال الاتجاه العام يؤكد اولوية القطاع النفطي في توليد الناتج المحلى الاجمالي وفي بنية الصادرات مقابل تراجع نسب مساهمة كل من قطاع الصناعة والزراعة وهما القطاعين المسؤولين عن انتاج السلع، مما يشوه العلاقة مابين نمو الدخل النفطي وحركة المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويضعف من درجة التماسك الاقتصادي طويل الامد ومستقبل التنمية. ان مثل هذا الاختلال يقف حائلاً امام تحقيق الاهداف المتوخاة من التجارة الخارجية في العراق، ولاجل تسليط الضوء على مسار تجارة العراق الخارجية سيتم تحليل مكوناتها وكالاتي:-

اولا:- الاستيرادات

تعتمد السوق العراقية في توفير احتياجاتها على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة جداً، نتيجة لتنامي الطلب المحلي بمعدلات تفوق معدل نمو الانتاج المحلي وزيادة نمو النشاط الاستيرادي والذي انعكس سلباً على الصناعة المحلية والنشاط الاقتصادي المحلي بصورة عامة ، الامر الذي ادى الى توقف الكثير من المشاريع وازدياد معدلات البطالة واستمرار التسربات الانفاقية للعملة الاجنبية الى الخارج لتسديد مستحقات تغطية الاستيرادات.

١- الاستيرادات السلعية والمنتجات النفطية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

شهدت الاستيرادات السلعية خلال المدة المدروسة تغيرات تراوحت مابين الارتفاع والانخفاض فنجد ان الاستيرادات السلعية (غير النفطية) قد سجلت انخفاضا ملحوظ خلال الاعوام (٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١) الى (١٨١٢٨.٦ و١٣٨٣٦.٣ و ١٠٦٦٣.٨) مليون دولار وبنسبة (٨٦.٨% و٨٩.٩% و ٧٦.٢%)على التوالي .

اما بخصوص استيرادات المنتجات النفطية فقد ارتفعت خلال العام ٢٠١٩ لتسجل ما قيمته (٢٧٧٤.٧) مليون دولار وبنسبة (١٣.٢%)، اما في عام ٢٠٢٠ فقد انخفضت لتصل الى (١٥٦١.٧) مليون دولار وبنسبة (١٠.١%) يليها ارتفاع ملحوظ في قيمة استيرادات المنتجات النفطية لتنتعش من جديد وتصل الى حوالي (٣٣٠٣.٢) مليون دولار وبنسبة (٢٣.٨%) .

اما اجمالي الاستيرادات ففي عام ٢٠١٩ سجل انخفاضا عن الاعوام السابقة له اذ بلغ حوالي (٢٠٩٠٣.٣) مليون دولار ومن ثم استمرت بالانخفاض في عام ٢٠٢٠ الى (١٥٣٩٨) مليون دولار و (١٣٩٦٧) مليون دولار في عام ٢٠٢١ ، وهذا ينسجم مع خطط وبرامج الحكومة بتقليل الاستيرادات السلعية والانفاق عليها مع شمول بعض السلع المنتجة محليا بسياسة الدعم الحكومي. والجدول رقم (١) يبين قيمة الاستيرادات السلعية واستيرادات المنتجات النفطية للعراق.

ان تلبية جزء من حجم الطلب المتزايد داخل السوق المحلي من المنتجات المحلية يتم من خلال تطور القطاعات الإنتاجية أو إقامة مشاريع جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية في المشاريع القائمة غير ان اغلب الصناعيين أو المستثمرين لا يجدون في السوق العراقية ما يدفعهم لإقامة مثل هذه المشاريع حيث إن غياب تنفيذ القوانين والتشريعات وضعف البنى التحتية وارتفاع التكاليف الإدارية والفساد الإداري والمالي ساهم إلى حد كبير في ذلك ، لذا فان تحسين بيئة الاستثمار وبيئة الإعمال من خلال تفعيل القوانين والتشريعات التي تحفز وجذب المستثمرين وإقامة مشاريع جديدة في مختلف القطاعات وخاصة الإنتاجية منها سوف تضيف قدرات إنتاجية ومعروض سلعي يمكن إن يخفض الاستيرادات وتقليل العجز في الميزان التجاري العراقي .

جدول (١)

قيمة الاستيردات السلعية واستيرادات المنتجات النفطية للعراق للمدة ٢٠١٩ – ٢٠٢١

(مليون دولار)

اسم السلعة		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
		مليون دولار	النسبة %	مليون دولار	النسبة %	مليون دولار	النسبة %
الاستيرادات السلعية (غير النفطية)		١٨١٢٨.٦	٨٦.٨	١٣٨٣٦.٣	٨٩.٩	١٠٦٦٣.٨	٧٦.٢
الاستيرادات المنتجات النفطية	الغاز السائل	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
	البنزين	١٧٦٢.٨	٨.٤	٩١٩.٤	٥.٩	٢٥٤٣.٦	١٨.٣
	النفط الابيض	٦٦.٢	٠.٣	٨٤.٤	٠.٦	١٠٢.٣	٠.٨
	زيت الغاز	٩٤٥.٧	٤.٥	٥٥٧.٩	٣.٦	٦٥٧.٣	٤.٧
مجموع الاستيرادات المنتجات النفطية		٢٧٧٤.٧	١٣.٢	١٥٦١.٧	١٠.١	٣٣٠٣.٢	٢٣.٨
اجمالي قيمة الاستيرادات		٢٠٩٠٣.٣	١٠٠	١٥٣٩٨.٠	١٠٠	١٣٩٦٧	١٠٠

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة .

شكل (١)

نسبة قيمة اجمالي الاستيرادات في العراق لسنة ٢٠٢١ (%)

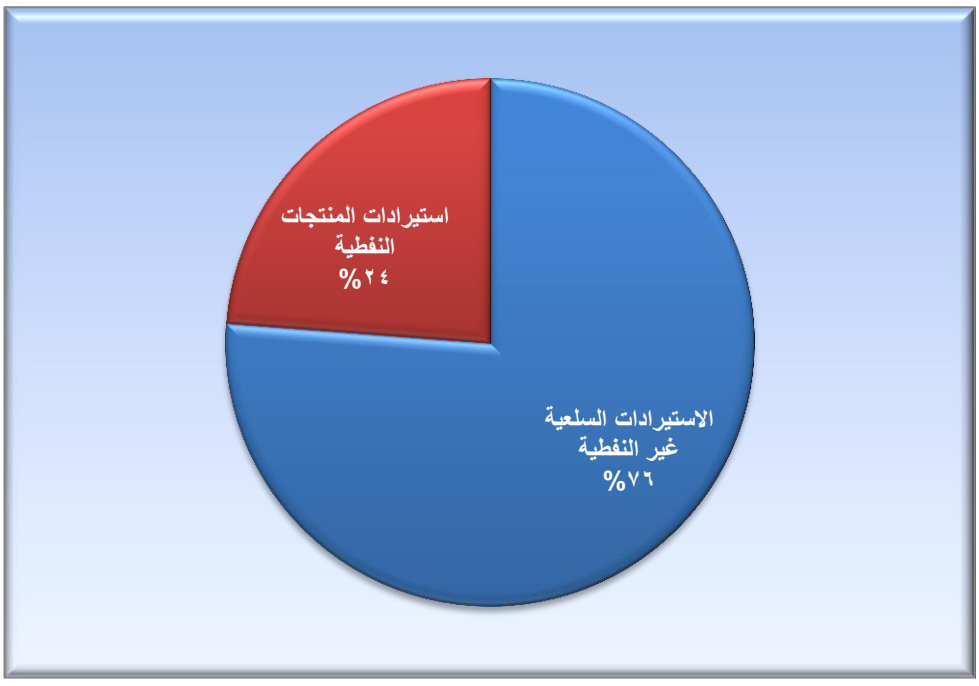

٢- الاستيرادات السلعية (غير النفطية) حسب المناطق الجغرافية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

تباينت حركة التجارة الخارجية للعراق حسب المناطق الجغرافية فقد احتلت مجموعة الدول الاسيوية الحصة الاكبر من استيرادات العراق فبعد ان بلغت قيمة الاستيرادات السلعية عام ٢٠١٩ حوالي (١١٥٩٥.٥) مليون دولار وبنسبة (٦٣.٩%) تلاها انخفاض في عام ٢٠٢٠ الى (٧٢٥٠.٥) مليون دولار وبنسبة (٥٢.٤%) و (٦٤٧٦.٢) مليون دولار في عام ٢٠٢١ بنسبة (٦٠.٨%) من اجمالي استيرادات العراق .

اما حصة مجموعة دول اوربا الشرقية من اقيام السلع المستوردة فكانت في عام ٢٠١٩ حوالي (٥٨٧.٢) مليون دولار وبنسبة (٣.٢%) يليها ارتفاع في قيمة الاستيرادات خلال عام ٢٠٢٠ مسجلة حوالي (١٧١٣.٢) مليون دولار وبنسبة (١٢.٤%) يلحقها انخفاض نسبي في عام ٢٠٢١ ليسجل حوالي (٩٥٤.١) مليون دولار وبنسبة تبلغ (٨.٩%) .

اما مجموعة دول اوربا الغربية فقد سجلت في عام ٢٠١٩ (١٦٩٢.٩) مليون دولار وبنسبة (٩.٤%) ومن ثم استمرت بالانخفاض ايضاً ليصل في عام ٢٠٢٠ الى حوالي (١٥٠٠.٢) مليون دولار، و (٩٤١.٩) مليون دولار كادنى قيمة مسجلة في عام ٢٠٢١ وبنسبة (٨.٨%)، والجدول رقم (٢) يبين اقيام استيرادات العراق وحسب المناطق الجغرافية، وان اعتماد السوق العراقية على الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي سوف يؤدي الى استمرار تدفق الاموال الاجنبية باتجاه الدول المصدرة وزيادة الاعباء على ميزان المدفوعات.

جدول (٢)

قيمة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) حسب المناطق الجغرافية للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

(مليون دولار)

اسم الدول	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
	مليون دولار	النسبة%	مليون دولار	النسبة%	مليون دولار	النسبة%
الدول العربية	١٩٨٠.٠	١٠.٩	١٠٣٧.٢	٧.٥	٨٠١.٤	٧.٥
دول اوربا الغربية	١٦٩٢.٩	٩.٤	١٥٠٠.٢	١٠.٨	٩٤١.٩	٨.٨
دول اوربا الشرقية	٥٨٧.٢	٣.٢	١٧١٣.٢	١٢.٤	٩٥٤.١	٨.٩
دول اسيوية	١١٥٩٥.٥	٦٣.٩	٧٢٥٠.٥	٥٢.٤	٦٤٧٦.٢	٦٠.٨
دول افريقية عدا العربية	٥٥.٦	٠.٣	١٠.٥	٠.١	٣٠.٤	٠.٣
دول امريكا الشمالية	١٥٦٩.٨	٨.٧	١١٦٠.٤	٨.٤	٨٣٨.٣	٧.٩
دول امريكا الوسطى	١٥٤.٩	٠.٩	٢٤٦.٨	١.٨	١٩٢.٤	١.٨
دول امريكا الجنوبية	٤٠٦.٨	٢.٢	٨٩٦.٩	٦.٥	٤١٨.١	٣.٩
دول اوقيانوسيا	٨٥.٩	٠.٥	٢٠.٦	٠.١	١١.٠	٠.١
المجموع العام	١٨١٢٨.٦	١٠٠	١٣٨٣٦.٣	١٠٠	١٠٦٦٣.٨	١٠٠

المصدر / الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية احصاءات التجارة .

شكل (٢)

نسبة قيمة الاستيرادات السلعية (غير نفطية) حسب المناطق الجغرافية للدول لسنة ٢٠٢١ (%)

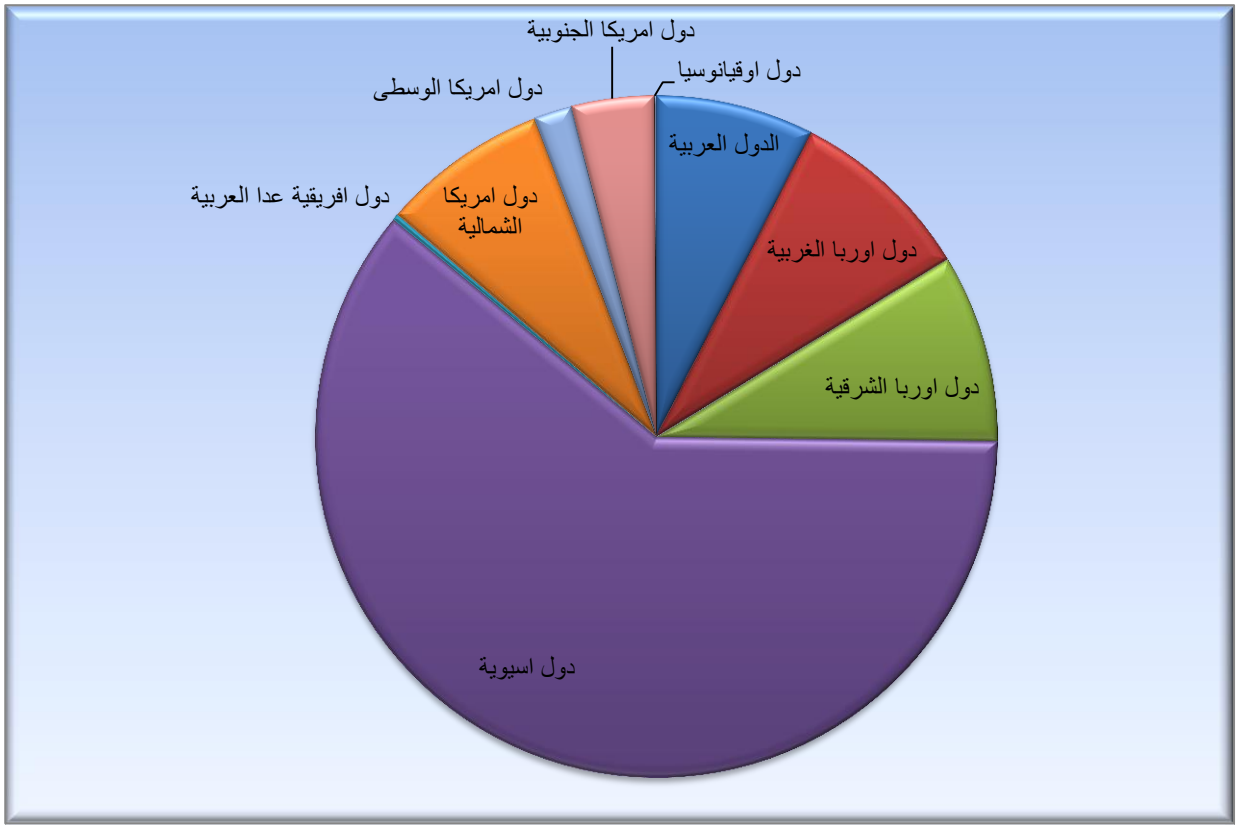

٣- استيرادات أهم الشركاء التجاريين للعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

شكلت الصين خلال المدة ٢٠١٩-٢٠٢٠ كاهم الشركاء التجاريين للعراق اذ بلغت استيرادات العراق حوالي (٤٩١٢.٤ و٢١٨٧.٩) مليون دولار على التوالي من اجمالي الاستيرادات العراقية، في حين حلت كوريا الجنوبية في عام ٢٠٢٠ المرتبة الثانية وبقيمة استيرادات بلغت (١٩٧٥.١) مليون دولار وبنسبة (١٤.٣%). ثم جاءت بعدها اوكرانيا بالمرتبة الثالثة لاهم شركاء العراق لعام ٢٠٢٠ اذ بلغت استيرادات العراق منها حوالي (١٥٤٢.٥) مليون دولار وبنسبة (١١.١%).

وشكلت كل من الصين وكوريا الجنوبية اوكرانيا ما نسبته (٤١.٢%) من اجمالي نسب استيرادات العراق السلعية لعام ٢٠٢٠، وشهد الترتيب زيادة مرتبة الهند بعد ان كانت نسبتها (٢.٨%) لتصل الى (٤.٦%) مع هبوط ترتيب كل من الولايات المتحدة الامريكية وايران بعد ان كانت نسبهما (٧.٨%،١٤.٣%) على التوالي لتصل الى (٧.١%،٩.٢%) على التوالي.

اما في عام ٢٠٢١ فقد استمرت الصين باعتبارها اهم الشركاء الاستراتيجيين للعراق اذ شكلت قيمة استيرادات العراق من الصين في العام الاخير حوالي(٢٣٥٣.٥) مليون دولار الذي يعادل حوالي ٢٢.١% تليها ايران بقيمة (٢١٦٩.٣) مليون دولار بما يعادل حوالي ٢٠.٤% ، والجدول (٣) يوضح لنا ترتيب الشركاء التجاريين للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١ ومع التغيير الحاصل في اقيام السلع المستوردة .

جدول (٣)

قيمة الاستيرادات (غير النفطية) لاهم الشركاء التجاريين مع العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١) (مليون دولار)

الدول	٢٠١٩		الدول	٢٠٢٠		الدول	٢٠٢١	
	مليون دولار	النسبة%		مليون دولار	النسبة%		مليون دولار	النسبة%
الصين	٤٩١٢.٤	٢٧.١	الصين	٢١٨٧.٩	١٥.٨	الصين	٢٣٥٣.٥	٢٢.١
ايران	٢٥٩٣.٧	١٤.٣	كوريا الجنوبية	١٩٧٥.١	١٤.٣	ايران	٢١٦٩.٣	٢٠.٤
كوريا الجنوبية	١٨٥٠.٣	١٠.٢	اوكرانيا	١٥٤٢.٥	١١.١	اوكرانيا	٧٩٩.٨	٧.٥
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٠٨.٢	٧.٨	ايران	١٢٧٨.٣	٩.٢	الولايات المتحدة الامريكية	٧١٨.٨	٦.٧
اليابان	٦٠٧.٤	٣.٤	الولايات المتحدة الامريكية	٩٧٩.٣	٧.١	الهند	٦٣٦.٣	٦.٠
المملكة العربية السعودية	٥٨٠.٢	٣.٢	الارجنتين	٧٦٧.٤	٥.٥	كوريا الجنوبية	٥٥٤.٥	٥.٢
الهند	٥١٢.٦	٢.٨	الهند	٦٣٦.٥	٤.٦	اليابان	٣٢١.٤	٣.٠
المملكة الاردنية الهاشمية	٤٧٧.٩	٢.٦	تركيا	٤٣٣.٧	٣.١	المانيا	٣١٩.٢	٣.٠
ايطاليا	٤١٣.٩	٢.٣	الاتحاد الاوربي	٣٩٩.٣	٢.٩	البرازيل	٢٩٤.٠	٢.٧
الامارات العربية المتحدة	٣٧٣.٧	٢.١	المانيا	٣٥٨.٣	٢.٦	المملكة الاردنية الهاشمية	٢٢٨.٣	٢.١
دول اخرى	٤٣٩٨.٣	٢٤.٢	دول اخرى	٣٢٧٨.٠	٢٣.٨	دول اخرى	٢٢٦٨.٧	٢١.٣
المجموع العام	١٨١٢٨.٦	١٠٠	المجموع العام	١٣٨٣٦.٣	١٠٠	المجموع العام	١٠٦٦٣.٨	١٠٠

المصدر / الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية احصاءات التجارة

شكل (٣)

نسبة قيمة الاستيرادات السلعية (غير نفطية) لأهم الشركاء التجاريين مع العراق لعام ٢٠٢١ (%)

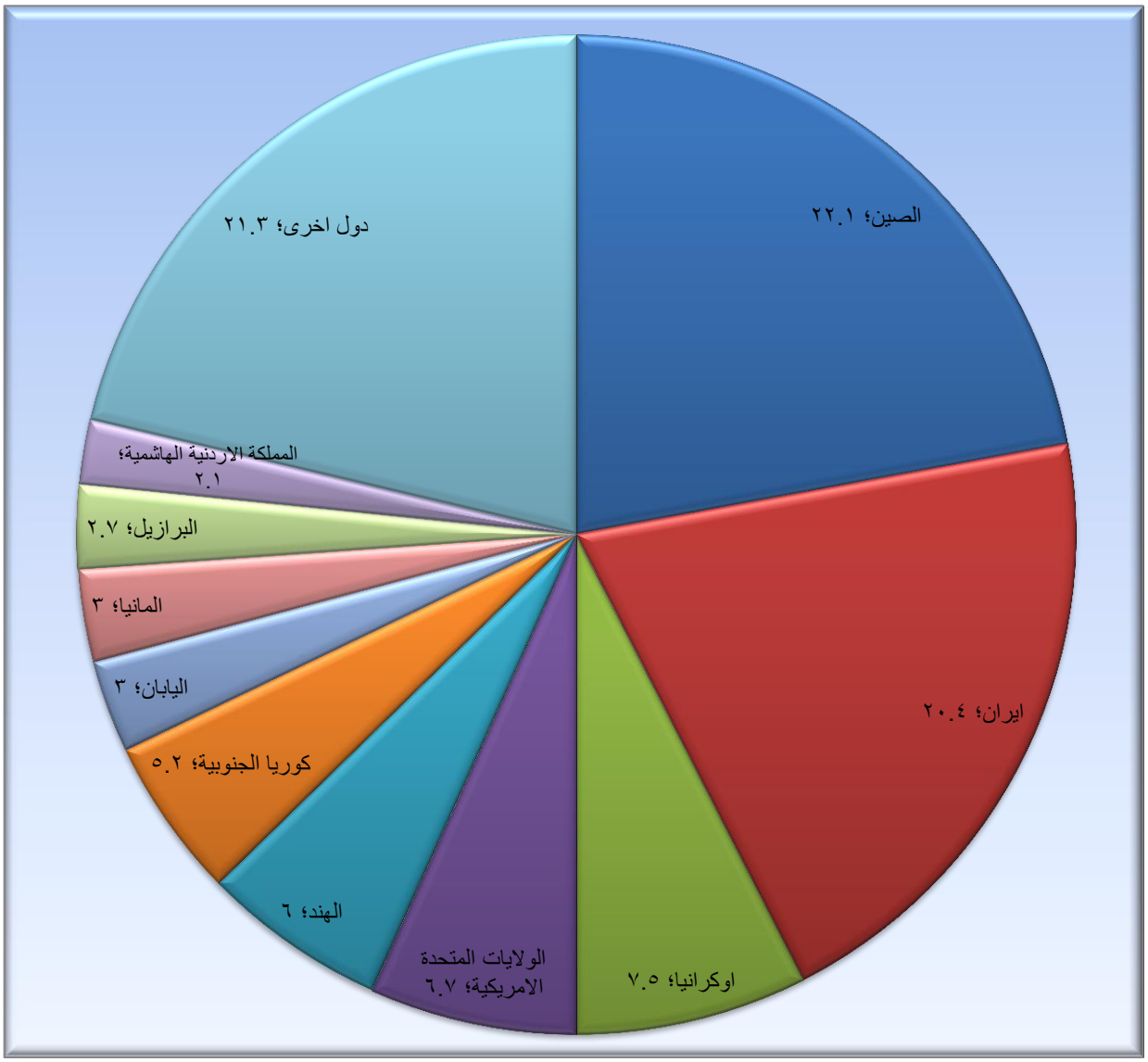

ثانيا:- الصادرات

يعتمد العراق في صادراته على النفط الخام والتي ترتبط اسعاره بشكل كبير بالسوق العالمية وخصوصا الاقتصادات الكبيرة التي تعتمد على سلعة النفط في توليد الطاقة.

١-اجمالي الصادرات للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

بلغت قيمة الصادرات العراقية عام ٢٠١٩ حوالي (١٠٢٥.٥) مليون دولار لتصل الى (٣٢٦٥) مليون دولار وبنسبة (٣.٩%) ثم استمرت بالارتفاع في عام ٢٠٢٠ لتصل (٣٧٦٥.٣) مليون دولار وبنسبة (٧.٩%) و (٤١٨٣.١) في عام ٢٠٢١ وبنسبة مقدارها (٥%)، والجدول (٤) يبين قيمة النفط الخام والمنتجات النفطية والسلعية ومجموع الصادرات

للمدة (٢٠١٩-٢٠٢١)، وبتتبع البيانات نلاحظ ان عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠ قد سجلت قيم مقدارها (٧٨٥٢٧-٤١٧٥٦) مليون دولار وبنسبة (٩٤.٥% - ٨٧.٢%) نتيجة الظروف العالمية وتفشي جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط مما ادى الى انخفاض اسعاره، ليليها في عام ٢٠٢١ ارتفاع في اقيام هذه الصادرات لتسجل حوالي (٧٥٦٥٠.٥) مليون دولار بما يعادل (٩٠.٢%) .

اما المنتجات النفطية فقد حققت في عامين ٢٠١٩-٢٠٢٠ حوالي (١٣٠٩ - ٢٣٧٢.٢) مليون دولارعلى التوالي وبنسبة (١.٦%-٤.٩%) حتى ان سجلت اعلاها في عام ٢٠٢١ وبقيمة (٤٠٠١.٣) مليون دولار وبنسبة (٤.٨%) من اجمالي الصادرات العراق، الامر الذي يؤكد استمرار اعتماد العراق على النفط الخام وتزايد الحاجة الى تغطية النفقات التشغيلية من واردات النفط الخام مع ضعف المساعي الى تنويع الاقتصاد العراق وتحقيق الخطط الرامية الى ذلك .

جدول (٤)

اجمالي قيمة الصادرات العراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١ **(مليون دولار)**

السلعة	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١	
	مليون دولار	النسبة %	مليون دولار	النسبة %	مليون دولار	النسبة %
النفط الخام	٧٨٥٢٧.٠	٩٤.٥	٤١٧٥٦.٠	٨٧.٢	٧٥٦٥٠.٥	٩٠.٢
المنتجات النفطية	١٣٠٩.٠	١.٦	٢٣٧٢.٢	٤.٩	٤٠٠١.٣	٤.٨
السلعية الاخرى	٣٢٦٥.٠	٣.٩	٣٧٦٥.٣	٧.٩	٤١٨٣.١	٥.٠
المجموع	٨٣١٠١.٠	١٠٠	٤٧٨٩٣	١٠٠	٨٣٨٣٤.٩	١٠٠

المصدر/ وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية احصاءات التجارة

شكل (٤)

نسبة الصادرات السلعية العراق لعام ٢٠٢١ (%)

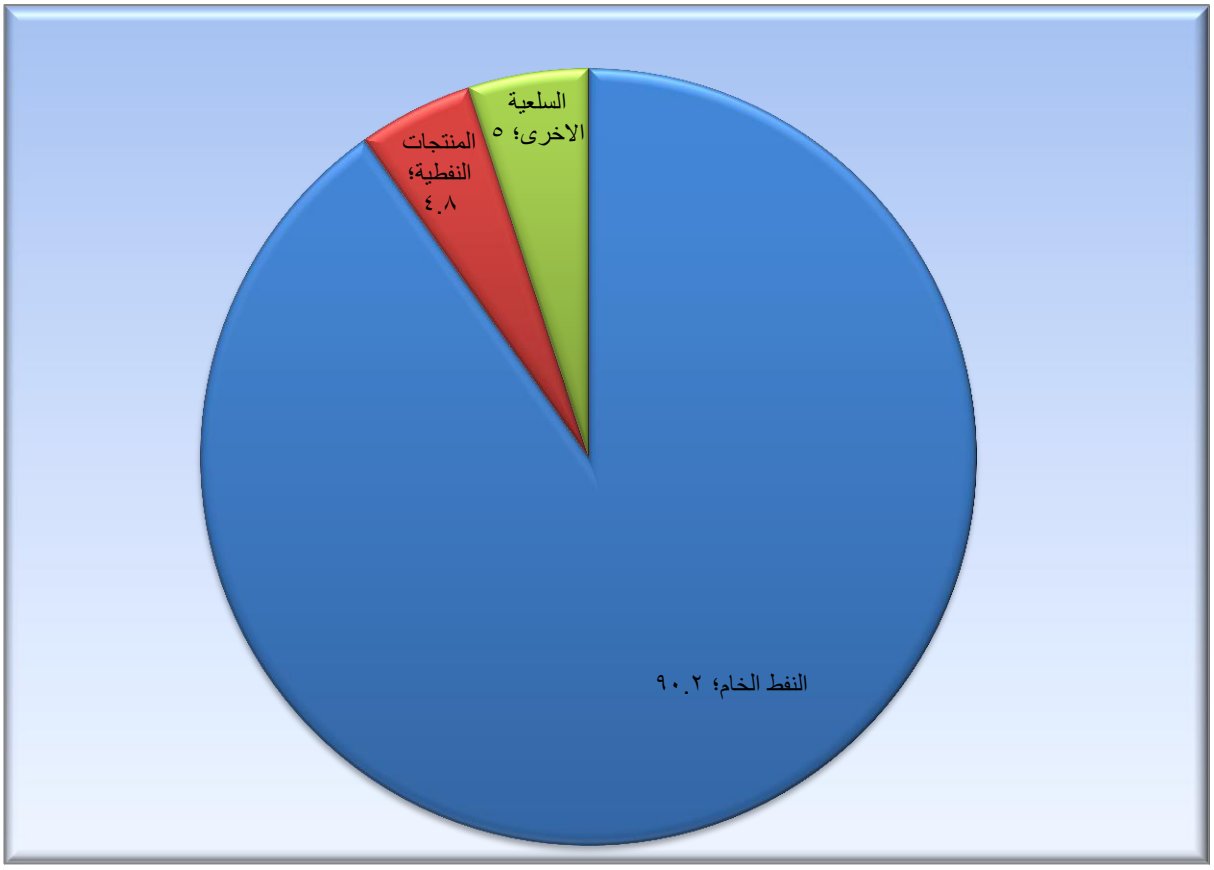

٢- الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركاء التجاريين للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

تعد دولة الامارات العربية المتحدة من اهم الشركاء التجاريين للعراق خلال عام ٢٠١٩ اذ بلغت قيمة الصادرات العراقية لها لعام ٢٠١٩ (٢٨٦٠.٥) مليون دولار وبنسبة (٨٧.٦%) اما في عام ٢٠٢٠ فقد احتلت المرتبة الثانية لتصبح (١٤٥٠.٧) مليون دولار وبنسبة (٣٩%) لتعود في عام ٢٠٢١ الى المرتبة الاولى وبقيمة صادرات تبلغ حوالي (٣٣١٣.١) مليون دولار وبنسبة (٧٩.٢%) تليها لبنان والهند بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي خلال العام الاخير .

ومن خلال تتبع بيانات الاعوام الثلاث الاخيرة يمكن ملاحظة التزايد في اجمالي اقيام الصادرات السلعية فقد بلغت الصادرات العراقية لجميع الدول عام ٢٠٢٠ حوالي (٣٧٦٥.٣) مليون دولار، اي بزيادة مقدارها (٥٠٠.٣) مليون دولار عن الصادرات العراقية لعام ٢٠١٩ و سجلت اعلاها في عام ٢٠٢١ بقيمة مقدارها (٤١٨٣.١) مليون

دولار، ورغم ذلك فان قيمة الصادرات السلعية العراقية الى الخارج لازالت متواضعة للاسباب الاتية :-

١. ضعف المنتوج المحلي من السلع والخدمات وعدم تنوعه .

٢. عدم قدرة المنتجات العراقية على المنافسة وايجاد اسواق عالمية لها بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها .

٣. غياب السياسة التصديرية للعراق وعدم الاهتمام بكمية ونوعية المنتج المحلي وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على زيادة فاعلية وخلق مشاريع جديدة تنتج سلع مطلوبة في الاسواق العالمية.

جدول (٥)

اجمالي قيمة الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركاء التجاريين للعراق للمدة ٢٠١٩-٢٠٢١

(مليون دولار)

٢٠١٩			٢٠٢٠			٢٠٢١	
الدول	مليون دولار	النسبة %	الدول	مليون دولار	النسبة %	الدول	مليون دولار	النسبة %
الامارات العربية المتحدة	٢٨٦٠.٥	٨٧.٦	الهند	١٧٦١.٥	٤٦.٩	الامارات العربية المتحدة	٣٣١٣.١	٧٩.٢٠
الهند	٣٦٦.٣	١١.٢	الامارات العربية المتحدة	١٤٥٠.٧	٣٩.٠	لبنان	٤٤٣.١	١٠.٥٩
ايران	١٠.٣	٠.٣	سنغافورة	٢٧٥.٦	٧.٠	الهند	٣٨٤.٣	٩.١٩
لبنان	٩.٧	٠.٣	ماليزيا	١٧١.٥	٤.٤	المملكة الاردنية الهاشمية	٢٠.١	٠.٤٨
			كوريا الجنوبية	٦٣.٣	١.٦	جمهورية مصر العربية	٨.٦	٠.٢١
الجمهورية العربية السورية	٦.٥	٠.٢	ايران	١٥.٥	٠.٤	الجمهورية العربية السورية	٥.٨	٠.١٤
			لبنان	١٠.١	٠.٣	ايران	٣.٣	٠.٠٨
			الجمهورية العربية السورية	٧.٩	٠.٢	المملكة المتحدة	١.٣	٠.٠٣
جمهورية مصر العربية	٥.٨	٠.٢	المملكة الاردنية الهاشمية	٤.٤	٠.١	المملكة العربية السعودية	٠.٨	٠.٠٢
			جمهورية مصر العربية	٢.٦	٠.١	الولايات المتحدة الامريكية	٠.٨	٠.٠٢
دول اخرى	٥.٨	٠.٢	دول اخرى	٢.٣	٠.٠	دول أخرى	١.٩	٠.٠٤
المجموع العام	٣٢٦٥.٠	١٠٠	المجموع العام	٣٧٦٥.٣	١٠٠	المجموع	٤١٨٣.١	١٠٠

المصدر / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / مديرية احصاءات التجارة .

شكل (٥)

نسبة قيمة الصادرات السلعية الاخرى لاهم الشركاء التجاريين للعراق ٢٠٢١

(%)

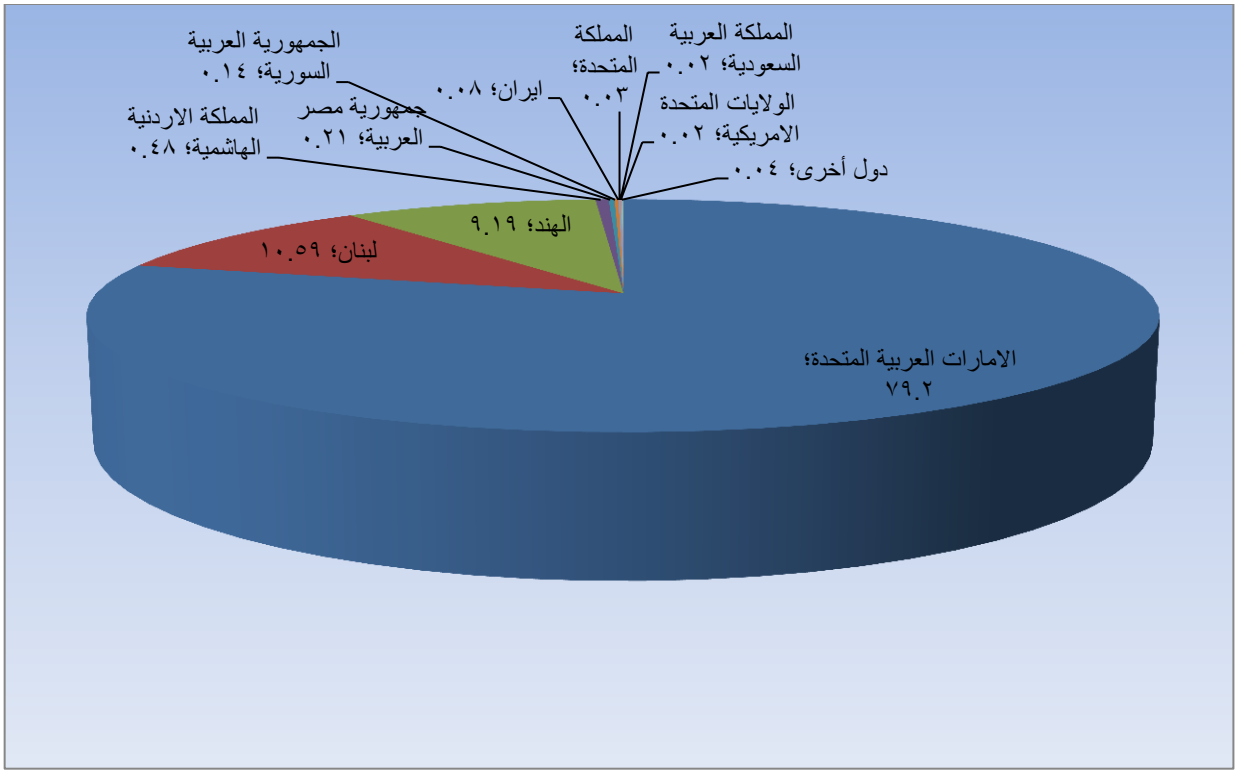

الفصل الثاني : الميزان التجاري للاستيرادات والصادرات (السلعية) لعام ٢٠٢١

اولا :- الميزان التجاري العراقي

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريعية احادي الجانب اذ تشكل العائدات من تصدير النفط الخام حوالي (٩٥%) ويعتبر المورد الرئيسي لتمويل النفقات الحكومية له ونتيجة للاوضاع الاقتصادية العالمية والتي اثرت بشكل مباشر على اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، وانخفاض الواردات والذي اثر سلبا على الميزان التجاري العراقي .

من خلال البيانات المتوفرة والتي ظهرت في الجدول رقم (٦) تبين لنا إن الاستيرادات السلعية (غير النفطية) لعام ٢٠٢١ كانت قيمتها (١٠٦٦٣.٨) مليون دولار أمريكي في حين كانت الصادرات السلعية العراقية لنفس العام (٤١٨٣.١) مليون دولار، مما ادى الى خلق عجزً في الميزان التجاري العراقي (٦٤٨٠.٧) مليون دولار وبمقارنة اقيام الصادرات السلعية إلى الاستيرادات السلعية فإنها ستوضح الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والذي انعكس سلباً على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالبطالة والفقر .

اما قيمة صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية فقد بلغت في عام ٢٠٢١ حوالي (٧٩٦٥١.٨) مليون دولار يقابلها (٣٣٠٣.٢) مليون دولار قيمة استيرادات المنتجات النفطية ومحققة فائضا في الميزان التجاري بقيمة قدرها (٧٦٣٤٨.٦) مليون دولار وعليه فان الميزان التجاري يشير الى وجود فائض قدره حوالي (٦٩٨٦٧.٩) مليون دولار خلال العام الاخير وهو بالتاكيد يعود الى الاعتماد شبه الكلي على النفط مع تواضع المساعي نحو تنويع الاقتصاد العراقي نتيجة الظروف الاقتصادية والصدمات المستمرة التي تواجه البلد امنيا واقتصاديا وسياسا . والجدول رقم (٦) يوضح ما ورد انفا .

جدول (٦)

الميزان التجاري العراقي لعام ٢٠٢١

النوع	قيمة الاستيرادات	النوع	قيمة الصادرات	الميزان التجاري
	مليون دولار		مليون دولار	مليون دولار
الاستيرادات السلعية (غير النفطية)	١٠٦٦٣.٨	صادرات السلعية	٤١٨٣.١	-٦٤٨٠.٧
استيرادات المنتجات النفطية	٣٣٠٣.٢	صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية	٧٩٦٥١.٨	٧٦٣٤٨.٦
اجمالي الاستيرادات	١٣٩٦٧	اجمالي الصادرات	٨٣٨٣٤.٩	٦٩٨٦٧.٩

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية الاحصاء التجارة.

ثانيا:- الميزان التجاري العراقي للاستيرادات والصادرات (السلعية) لعام ٢٠٢١

هناك فائض في الميزان التجاري العراقي لعام ٢٠٢١ بوجود الصادرات النفطية والاستيرادات العراقية لذلك العام.

ولغة الارقام تتحدث عن حركة التجارة العراقية والمعاملات التجارية ورغم تعدد الدول والمجموعات التي يتعامل معها العراق الا ان غالبية هذه الدول هي مصدرة الى الاسواق العراقية مقابل ضعف الصادرات العراقية اليها حيث سيتم التركيز على الصادرات والاستيرادات السلعية وحسب تصنيف المناطق :-

١. الدول العربية :-

كما موضح بالجدول رقم (٧) بلغت قيمة الاستيرادات السلعية للعراق من دولة الامارات العربية المتحدة (**١٩٥.٩**) مليون دولار وبنسبة (١.٨٤%) وبلغت صادرات العراق اليها بقيمة (**٣٣١٣.١**) مليون دولار محققا فائضا مقداره (**٣١١٧.٢**) مليون دولار.

بلغت الاستيرادات السلعية للعراق من المملكة الاردنية الهاشمية وبقيمة (**٢٢٨.٢**) مليون دولار في حين بلغت صادرات العراق اليها بقيمة (**٢٠.١**) مليون دولار وبعجز مقداره (**٢٠٨.١**) مليون دولار.

وبلغت قيمة الاستيرادات من المملكة العربية السعودية (**١٧٦.٢**) مليون دولار وبعجز مقداره (**١٧٥.٤**) مليون دولار.

ويعزى سبب تركز الاستيرادات والصادرات العراقية الى تلك الدول لقرب موقعهم الجغرافي فضلا عن وجود تسهيلات قانونية وبنى تحتية ومواقع شركات دولية لمختلف الجنسيات ومع وجود قوانين وتشريعات تساهم في تسهيل استيراد هذه الشركات اعادة التصدير الى مختلف الدول والاسواق وتواجد الكثير من التجار ورجال الاعمال العراقيين فيها.

ان اجمالي قيمة الاستيرادات العراقية من الدول العربية بلغت (٨٠١.٣) مليون دولار، في حين شكلت صادراته الى تلك الدول (٣٧٩٢.١) مليون دولار ومحققا فائضا في الميزان التجاري مقداره (٢٩٩٠.٨) مليون دولار، ويعود ارتفاع التعاملات التجارية للعراق مع الدول العربية زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية وتنوع المنتجات داخل كل بلد من البلدان العربية وانحسار اغلبها على المنتجات الزراعية والغذائية وبعض المنتجات الصناعية

في حين نجد ان هناك تنوع في عرض المنتجات في السوق الصينية او الامارتية مثلا لذا فان اغلب التجار يتجهون للاسواق التي يمكن ان يستورد منها ما يرغب من استيراده.

جدول (٧)

الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات

(غير النفطية) مع البلدان العربية لعام ٢٠٢١ (مليون دولار)

الدول	قيمة الاستيرادات	النسبة %	قيمة الصادرات	النسبة %	الميزان التجاري
	مليون دولار		مليون دولار		مليون دولار
الامارات العربية المتحدة	١٩٥.٩	١.٨٤	٣٣١٣.١	٧٩.٢٠	٣١١٧.٢
البحرين	٦.٩	٠.٠٧			٦.٩-
الجزائر	٠.٠٦	٠.٠٠			٠.٠٦-
الجمهورية العربية السورية	٣.٢	٠.٠٣	٥.٧	٠.١٤	٢.٤
السودان	٠.٥	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٠	٠.٥-
الصومال	٠.١	٠.٠٠			٠.١-
الكويت	٧٢.٤	٠.٦٨	٠.١	٠.٠٠	٧٢.٣-
المغرب	٣.٣	٠.٠٣	٠.٢	٠.٠٠	٣.١-
المملكة الاردنية الهاشمية	٢٢٨.٢	٢.١٤	٢٠.١	٠.٤٨	٢٠٨.١-
المملكة العربية السعودية	١٧٦.٢	١.٦٥	٠.٨	٠.٠٢	١٧٥.٤-
اليمن	٠.٧	٠.٠١			٠.٧-
تونس	٠.٦	٠.٠١			٠.٦-
جمهورية مصر العربية	٧٨.٣	٠.٧٣	٨.٦	٠.٢١	٦٩.٧-
سلطنة عمان	١٥.٦	٠.١٥			١٥.٦-
فلسطين	٠.٠٧	٠.٠٠			٠.٠٧-
قطر	٢.٣	٠.٠٢	٠.١	٠.٠٠	٢.٢-
لبنان	١٦.١	٠.١٥	٤٤٣	١٠.٥٩	٤٢٦.٩
ليبيا		٠.٠٠	٠.٢	٠.٠١	٠.٢
المجموع العام	٨٠١.٣	٧.٥٢	٣٧٩٢.١	٩٠.٦٥	٢٩٩٠.٨

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٢- الدول الاسيوية :-

احتلت الصين المرتبة الاولى من قيمة الاستيرادات السلعية (غير النفطية) العراقية من الدول الاسيوية لعام ٢٠٢١ وبقيمة (٢٣٥٣.٤) مليون دولار يقابلها عدم وجود صادرت السلعية (غير النفطية) محققاً عجزاً في الميزان التجاري للعراق مقدار(٢٣٥٣.٤) مليون دولار.

جاءت ايران ثانياً بحسب قيمة العجز في الميزان التجاري للعراق اذ بلغت قيمة استيرادات منها (٢١٦٩.٣) مليون دولار في حين بلغت قيمة صادرات اليها (٣.٢) مليون دولار وبعجز مقداره (٢١٦٦.٠٦) مليون دولار.

اما الهند فقد حلت ثالثا اذ قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) (٦٣٦.٢) مليون دولار وبلغت قيمة صادرات اليها (٣٨٤.٣) مليون دولار وهى اعلى في اقيام صادرات العراق مع الدول الاسيوية مسجلاً عجزا في الميزان التجاري للعراق معها وقدره (٢٥١.٩) .

ان اجمالي قيمة الاستيرادات العراق من الدول الاسيوية حوالي (٦٤٧٦.١) مليون دولار في حين بلغت قيمة اجمالي الصادرات غير النفطية العراقية (٣٨٧.٧) مليون دولار وبذلك يبلغ العجز قدره (٦٠٨٨.٣) مليون دولار وكما مبين في الجدول رقم (٨).

جدول (٨)

الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غيرالنفطية) مع دول الاسيوية لعام ٢٠٢١

(مليون دولار)

الدول	قيمة الاستيرادات مليون دولار	النسبة %	قيمة الصادرات مليون دولار	النسبة %	الميزان التجاري مليون دولار
اذربيجان	٠.٠٢	٠.٠٠			-٠.٠٢
الصين	٢٣٥٣.٤	٢٢.٠٦			-٢٣٥٣.٤
الفلبين	٢.٢	٠.٠٢			-٢.٢
الهند	٦٣٦.٢	٥.٩٧	٣٨٤.٣	٩.١٩	-٢٥١.٩
اليابان	٣٢١.٤	٣.٠١			-٣٢١.٤
اندونيسيا	٨٣.٧	٠.٧٨			-٨٣.٧
ايران	٢١٦٩.٣	٢٠.٣٨	٣.٢	٠.٠٨	-٢١٦٦.٠٦
باكستان	٨.١	٠.٠٨			-٨.١
بنغلادش	٠.٣	٠.٠٠	٠.٠٨	٠.٠٠	-٠.٢
تايلند	٦٥.٦	٠.٦٢			-٦٥.٦
تايوان (فرموزا)	٢.٣	٠.٠٢			-٢.٣
تركيا	١٥١.٨	١.٤٣	٠.١	٠.٠١	-١٥١.٧
سريلانكا	٢٠.٢	٠.١٩			-٢٠.٢
سنغافورة	٥.٤	٠.٠٥			-٥.٤
فيتنام	٨.١	٠.٠٨			-٨.١
كازخستان	٨٥.٠٧	٠.٨٠			-٨٥.٠٧
كوريا الجنوبية	٥٥٤.٤	٥.٢٠			-٥٥٤.٤
ماليزيا	٧.٤	٠.٠٧			-٧.٤
دول اسيوية اخرى	٠.١	٠.٠٠			-٠.١
المجموع	٦٤٧٦.١	٦٠.٧٦	٣٨٧.٧	٩.٢٨	-٦٠٨٨.٣

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٣- دول اوربا الغربية :-

بلغت قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من الاتحاد الاوربي (٢٠٥.٤) مليون دولار لعام ٢٠٢١ ولا يقابلها اي معاملات تجارية منه لتكون قيمة العجز (٢٠٥.٤) مليون دولار. اما المانيا فقد احتلت المرتبة الاولى اذ بلغت قيمة استيرادات العراق منها (٣١٩.١) مليون دولار اما قيمة الصادرات العراقية اليها (٠.١) مليون دولار وبذلك يكون قيمة العجز (٣١٩.٠٢). واحتلت ايطاليا المرتبة الثالثة في ترتيب قيمة العجز للميزان التجاري العراقي

وبلغت قيمة استيرادات العراق منها (١١٧.٨) مليون دولار يقابلها (٠.٦) مليون دولار قيمة الصادرات اليها ليكون العجز مقداره (١١٧.١) مليون دولار.

ومن خلال الجدول رقم (٩) بلغت قيمة اجمالي استيرادات العراق من دول اوربا الغربية لعام ٢٠٢١ بقيمة (٩٤١.٨) مليون دولار في حين بلغت قيمة صادرات العراق اليها (٢.٢) مليون دولار، ليكن اجمالي قيمة العجز مع دول اوربا الغربية (٩٣٩.٥) مليون دولار.

جدول (٩)

الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غيرالنفطية)

مع دول اوربا الغربية لعام ٢٠٢١ (مليون دولار)

الدول	قيمة الاستيرادات مليون دولار	النسبة %	قيمة الصادرات مليون دولار	النسبة %	الميزان التجاري مليون دولار
اسبانيا	٣١.٦	٠.٣٠			-٣١.٦
الاتحاد الاوربي	٢٠٥.٤	١.٩٣			-٢٠.٥
البرتغال	٤.٧	٠.٠٤			-٤.٧
الدنمارك	٤.٨	٠.٠٥			-٤.٨
السويد	٢٤.٣	٠.٢٣			-٢٤.٣
المانيا	٣١٩.١	٢.٩٩	٠.١	٠.٠٠	-٣١٩.٠٢
المملكة المتحدة	٦٤.٤	٠.٦٠	١.٢	٠.٠٣	-٦٣.١
النرويج	٠.٠٥	٠.٠٠			-٠.٠٥
النمسا	٤.٩	٠.٠٥			-٤.٩
اليونان	١٢.٠٩	٠.١١			-١٢.٠٩
ايرلندا	١٣.٧	٠.١٣			-١٣.٧
ايطاليا	١١٧.٨	١.١١	٠.٦	٠.٠٢	-١١٧.١
بلجيكا	٣٠.٠٢	٠.٢٨	٠.٠٦	٠.٠٠	-٢٩.٩
سويسرا	٣٩.٩	٠.٣٧			-٣٩.٩
فرنسا	٤٦.٩	٠.٤٤			-٤٦.٩
فنلندة	٠.٥	٠.٠١			-٠.٥
قبرص	٣.٨	٠.٠٤			-٣.٨
هولندا	١٧.١	٠.١٦	٠.٠٨	٠.٠٠	-١٧.٠٢
لوكسمبرك		٠.٠٠	٠.٠٦	٠.٠٠	٠.٠٦
المجموع	٩٤١.٨	٨.٨٤	٢.٢	٠.٠٥	-٩٣٩.٥

المصدر / وزارة التخطيط – الجهازالمركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٤- دول اوربا الشرقية :-

بلغت قيمة الاستيرادات (غير النفطية) العراق من اوكرانيا بقيمة (٧٩٩.٨) مليون دولار ولا يوجد للعراق اي حركة في التعاملات التجارية الخاصة بالصادرات لذا فان القيمة اعلاه تمثل عجزاً في الميزان التجاري العراقي، وحلت سلوفاكية ثانيا وكانت قيمة استيرادته (غير النفطية) منها (٥٢.٧) مليون دولار ولا يوجد للعراق اي حركة في التعاملات التجارية الخاصة بالصادرات لذا فان القيمة اعلاه تمثل عجزاً في الميزان التجاري العراقي، وجاءت روسيا الاتحادية ثالثا حيث كانت استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) منها (١٤.٩) مليون دولار ولا يوجد للعراق اي حركة في التعاملات التجارية الخاصة بالصادرات لذا فان القيمة اعلاه تمثل عجزاً في الميزان التجاري العراقي. وبلغت قيمة اجمالي استيرادات (غير النفطية) من دول اوربا الشرقية لعام ٢٠٢١ بقيمة (٩٥٤.١) مليون دولار يقابلها صادرات العراق اليها حوالي (٠.٠٨) مليون دولار وبالتالي فان العجز يشكل حوالي (٩٥٤.٠٤) مليون دولار .

جدول (١٠)

الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات

(غيرالنفطية) مع دول اوربا الشرقية لعام ٢٠٢١ (مليون دولار)

الدول	قيمة الاستيرادات	النسبة %	قيمة الصادرات	النسبة %	الميزان التجاري
	مليون دولار		مليون دولار		مليون دولار
اوكرانيا	٧٩٩.٨	٧.٤٩			-٧٩.٩
بلغاريا	٢.٩	٠.٠٣			-٢.٩
بولونيا	٣.٣	٠.٠٣			-٣.٣
تشيك	٧٠.٣	٠.٦٦			-٧٠.٣
جورجيا	٠.٠٥	٠.٠٠			-٠.٠٥
روسيا الاتحادية	١٤.٩	٠.١٤			-١٤.٩
روسيا البيضاء	١.٤	٠.٠١			-١.٤
رومانيا	٠.٤	٠.٠٠			-٠.٤
سلوفاكية	٥٢.٧	٠.٤٩			-٥٢.٧
سلوفينيا	٠.٥	٠.٠١			-٠.٥
صربيا	٠.٠١	٠.٠٠			-٠.٠١
كرواتيا	٦.١	٠.٠٦			-٦.١
مولدوفيا	٠.٠٨	٠.٠٠			-٠.٠٨
هنكاريا	١.٢	٠.٠١			-١.٢
يوغسلافيا	٠.٠٠٨	٠.٠٠			-٠.٠٠٨
البانيا		٠.٠٠	٠.٠٤	٠.٠٠	٠.٠٤
لتوانيا		٠.٠٠	٠.٠٤	٠.٠٠	٠.٠٤
دول اخرى	٠.٠١	٠.٠٠			-٠.٠١
المجموع	٩٥٤.١	٨.٩٣	٠.٠٨	٠.٠٠	-٩٥٤.٠٤

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٥- الدول الامريكية :-

بلغ اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من دول امريكا الشمالية (٨٣٨.٢) مليون دولار وقيمة اجمالي صادراته اليها (٠.٧) مليون دولار وبذلك تكون قيمة العجز معها (٨٣٧.٥) مليون دولار.

اما اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من دول امريكا الوسطى (١٩٢.٣) مليون دولار ولا يقابلها اي معاملات تجارية تصديرية اليها ليكون العجز مقداره (١٩٢.٣) مليون دولار.

وكانت اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من دول امريكا الجنوبية (٤١٨.١) مليون دولار في حين لا يقابلها اي قيمة للصادرات وبذلك تكون قيمة العجز معها

(٤١٨.١) مليون دولار. وعليه فان اجمالي استيرادات العراق من دول الامريكية بقيمة (١٤٤٨.٧) مليون دولار في حين بلغت قيمة صادرات العراق اليها (٠.٧) مليون دولار، ليكن اجمالي قيمة العجز مع دول اوربا الغربية (١٤٤٨.٠٣) مليون دولار.

جدول (١١)
الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غيرالنفطية) مع الدول الامريكية لعام ٢٠٢١ (مليون دولار)

الدول		قيمة الاستيرادات مليون دولار	النسبة %	قيمة الصادرات مليون دولار	النسبة %	الميزان التجاري مليون دولار
دول امريكا الشمالية	الولايات المتحدة الامريكية	٧١٨.٧	٦.٧٤	٠.٧	٠.٠٢	-٧١٨.٠٣
	كندا	١١٩.٤	١.١٢			-١١٩.٤
	المجموع	٨٣٨.٢	٧.٨٦	٠.٧	٠.٠٢	-٨٣٧.٥
دول امريكا الوسطى	المكسيك	١٨٩.٥	١.٧٨			-١٨٩.٥
	بورتوريكو	٢.٣	٠.٠٢			-٢.٣
	دومينيكا	٠.٠٦	٠.٠٠			-٠.٠٦
	غواتيمالا	٠.٧	٠.٠٠			-٠.٠٧
	كوستريكا	٠.٣	٠.٠٠			-٠.٣
	المجموع	١٩٢.٣	١.٨٠	٠	٠.٠٠	-١٩٢.٣
دول امريكا الجنوبية	اكوادور	٢	٠.٠٢			-٢
	الارجنتين	١٠٠.٧	٠.٩٤			-١٠٠.٧
	البرازيل	٢٩٣.٩	٢.٧٥			-٢٩٣.٩
	اوروغواى	٠.٠٣	٠.٠٠			-٠.٠٣
	بيرو	٠.٠	٠.٠٠			-٠.٠
	تشيلى	٠.٠٥	٠.٠٠			-٠.٠٥
	فنزويلا	٩.٤	٠.٠٩			-٩.٤
	كولومبيا	١١.٧	٠.١١			-١١.٧
	المجموع	٤١٨.١	٣.٩١	٠	٠.٠٠	-٤١٨.١
المجموع الكلي		١٤٤٨.٧	١٣.٥٧	٠.٧	٠.٠٢	-١٤٤٨.٠٣

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٦- مجموعة الدول الاخرى :-

بلغ اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من مجموعة دول الافريقية عدا العربية (٣٠.٣) مليون دولار يقابلها عدم وجود اي صادرات تذكر والتي تجعل القيمة الاخير هي قيمة العجز مع هذه الدول .

اما اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) من مجموعة اوقيانوسيا (١١.٠٦) مليون دولار ولا يقابلها اي معاملات تجارية تصديرية اليها ليكون العجز مقداره (١١.٠٦) مليون دولار.

وكانت اجمالي قيمة استيرادات العراق السلعية (غير النفطية) مع المجموعتين (٤١.٣٦) مليون دولار والتي تشكل قيمة العجز ايضا .

جدول (١٢)

الميزان التجاري العراقي لقيمة الاستيرادات والصادرات (غيرالنفطية) مع دول الافريقية ودول اوقيانوسيا لعام ٢٠٢١ (مليون دولار)

الدول		قيمة الاستيرادات مليون دولار	النسبة %	قيمة الصادرات مليون دولار	النسبة %	الميزان التجاري مليون دولار
الدول الافريقية عدا العربية	اثيوبيا	٠.٠٩	٠.٠٠			-٠.٠٩
	النايجر	٠.٠٠	٠.٠٠			٠.٠
	بوركينو فاسو	٢.٩	٠.٠٣			-٢.٩
	بورندى	١.١	٠.٠١			-١.١
	دول افريقية اخرى	١.٤	٠.٠١			-١.٤
	زامبيا	٠.٠٥	٠.٠٠			-٠.٠٥
	مدغشقر	٠.٤	٠.٠٠			-٠.٤
	نايجيريا	٠.١	٠.٠٠			-٠.١
	جنوب افريقيا	٢٤.٢	٠.٢٣			-٢٤.٢
	المجموع	٣٠.٣	٠.٢٨	٠	٠.٠	-٣٠.٣
اوقيانوسيا	**استراليا**	٨.٩	٠.٠٨			-٨.٩
	نيوزلندا	٢.١	٠.٠٢			-٢.١
المجموع		١١.٠٦	٠.١٠	٠	٠.٠	-١١.٠٦
المجموع الكلي		٤١.٣٦	٠.٣٨	٠	٠.٠	-٤١.٣٦

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

٧- الميزان التجاري العراقي السلعي مع جميع دول العالم :-

بلغت قيمة الاستيرادات (غير النفطية) (١٠٦٦٣.٨) مليون دولار، اما قيمة الصادرات (غير النفطية) فقد بلغت (٤١٨٣.١) مليون دولار ليكون العجز في الميزان التجاري لعام ٢٠٢١ بمقداره (٦٤٨٠.٦) مليون دولار.

جدول (١٣)

الميزان التجاري العراقي السلعي مع جميع الدول لعام ٢٠٢١

(مليون دولار)

جميع الدول العالم	قيمة الاستيرادات	قيمة الصادرات	الميزان التجاري
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
المجموع	10663.8	**4183.1**	**-6480.6**

المصدر / وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء - مديرية احصاءات التجارة

خلاصة التقرير

بلغت قيمة الاستيرادات السلعية لعام ٢٠٢١ (١٠٦٦٣.٨) مليون دولار واستيراد المنتجات النفطية (٣٣٠٣.٢) مليون دولار ليبلغ مجموع ما تم استيراده (١٣٩٦٧) مليون دولار، في حين بلغت صادرات النفط الخام (٧٥٦٥٠.٥) مليون دولار، واما صادرات العراق السلعية فقد بلغت (٤١٨٣.١) مليون دولار وتصدير المنتجات النفطية (٤٠٠١.٣) ليكون اجمالي الصادرات العراقية (٨٣٨٣٤.٩) مليون دولار، وبذلك حقق الميزان التجاري العراقي لعام ٢٠٢١ فائضاً بقيمة (٦٩٨٦٧.٩) مليون دولار عند احتساب قيمة النفط الخام المصدر، اما بدون حساب قيمة النفط الخام المصدر سيكون هناك عجزا بقيمة (٦٤٨٠.٦) مليون دولار .

في حالة العجز وهبوط اسعار النفط فان الدول ومنها العراق تلجأ الى الديون الخارجية لسد العجز الحاصل وهذا يربك الاقتصاد العراقي ويثقل كاهله لسداد هذه الديون وتكبيل الدولة بشروط البنوك الدولية والدول المانحة ، ونظراً لمحدودية الموارد المتاتية من تصدير النفط وانخفاض اسعاره وقلة الموارد من باقي القطاعات الاقتصادية، لذا يتوجب على الحكومة أقامة مشاريع مترابطة خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي وان تعمل على تعظيم مواردها من القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتطبيق قانون التعرفة الكمركية وينبغي على متخذي القرار السياسي والاقتصادي وضع برنامج اصلاح اقتصادي وفق جدول زمني من اجل تطوير الاقتصاد العراقي وبناء قاعدة زراعية وصناعية لمشاريع محددة يمكن استغلالها لاحقاً لبناء مشاريع اخرى لزيادة الانتاج المحلي الاجمالي وخلق سلع لسد جزء من الطلب المحلي المتزايد والذي أكدت عليه خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ بضرورة زيادة الانتاج المحلي وتطوير القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مما يخلق عرضاً للسلع و تقليل الفجوة بين قيمة الصادرات والاستيرادات واحلال بدائل عن السلع المستوردة و ايجاد بيئة استثمار حقيقية للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة او تطوير ما هو قائم منها لزيادة الانتاج الوطني مع توفير كل السبل التي من شانها ان تساهم في جذب الاستثمار منها الاعفاءات والحوافز والقوانين التي تشجع المستثمرين للدخول الى السوق العراقية والابتعاد عن البيروقراطية وجعل النافذة الواحدة سبيلاً للعمل .

كذلك يتطلب شمول المنتجات العراقية ذات الميزة النسبية في التصدير بحيث وتستطيع ان تنافس السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية بالرعاية والاهتمام على ان يتم تطوير هذه

المنتجات من حيث النوعية والكمية، وايضا تطوير الصناعات البتروكيمياوية والمنتجات النفطية وكذلك معمل الحديد والصلب لانه سيفتح الابواب لكثير من المشاريع وكذلك سوف يخفض من حجم وقيمة الاستيرادات الاجنبية وهذا يتم اما عن طريق الاستثمار الحكومي او الخاص، وكذلك ضرورة تامين الامن الغذائي لاستحواذ هذا الجانب على كثير من الاستيرادات، كما ان تامين المحاصيل الاستراتيجية سوف تؤمن الجانب الاستهلاكي والجانب الصناعي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية، و وضع معايير للانفاق الاستثماري وتوجيه الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي بما يخدم خطط الحكومة واهدافها من تامين السلع من الانتاج الوطني لمواجهة الطلب الفعلي في السوق المحلية ومما تقدم في اعلاه فان هذه السياسات والاجراءات سوف تخفض العجز في الميزان التجاري العراقي وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية لسد هذا العجز .